تحليل اقتصاد سياسي

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

أثر اقتصاد الحرب في التنظيمات الاجتماعيَّة

(3)

جاد الكريم الجباعي

مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

www.drsc-sy.org

أيلول\سبتمبر - 2015

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

جاد الكريم جباعي

كاتب وباحث سوريٌّ، مهتم بالفكر السياسيِّ.

أثر اقتصاد الحرب في التنظيمات الاجتماعيَّة (3)

جاد الكريم الجباعي

استشارة:

الأستاذ أنور البني، مدير العلاقات العامة في مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة. مدير المركز السوريّ للدراسات والأبحاث القانونيّة.

أ.د يوسف سلامة، رئيس مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة المدير العلمي

الرسم على الغلاف للفنان عماد رشدان

جميع الحقوق محفوظة لمركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

عرَّفنا اقتصاد الحرب في الحلقة السابقة من هذه السلسلة، وميّزنا ما يعنيه اقتصاد الحرب في الحالة السورية، وبيَّنا أثره، بل بعض آثاره الظاهرة، في العلاقات الاجتماعيّة والإنسانيّة والقيم الحاكمة. ولكن آثار اقتصاد الحرب تتعدّى الحيوات الخاصة أو الشخصيّة للأفراد إلى تنظيمات المجتمع الأهليِّ وبوادر المجتمع المدنيِّ والمؤسسات الرسميّة، أي إلى الهيكل الأساسيِّ للمجتمع، حيث يمارس الأفراد حياتهم النوعيّة. لذلك سنتناول في هذه الحلقة أثر اقتصاد الحرب في الأسرة النووية والعائلة الممتدة والعشيرة، وسيرورة تحوّل العَصَبَات أو بنى القرابة النسلية إلى عصبيَّات، لكلٍّ منها سرديتها وخطابها الأيديولوجي. يقصد باقتصاد الحرب في هذه السلسلة الاقتصاد السياسيّ للحرب، لا علم اقتصاد الحرب، فهذا من شأن المتخصّصين أفراداً ومؤسسات.

أولاً: الأسرة النووية

اتّسعت ظاهرة الأسرة النووية اتّساعاً ملحوظاً، خلال نصف القرن الماضي، وبات من الممكن اعتبارها نواة الهيكل الأساسي للمجتمع، إلى جانب العائلة الممتدة والعشيرة. وعلى الرغم من كون الأسرة مؤسسةً طبيعيّةً، إلا أنها ترتبط بالمجتمع الأهليِّ وبوادر المجتمع المدنيِّ بروابط ضرورية، اقتصادية وثقافية وسياسية وأخلاقية، تؤثر في بنية الأسرة ووظائفها، ولاسيّما التنشئة والتربية وغرس القيم الأخلاقيّة في نفوس الأطفال، وتتأثر بها. وإذ تتحدد علاقة الأسرة النووية بكلٍّ من العائلة الممتدة والعشيرة بدرجة تمدّن المجتمع، فإن الروابط الأوليّة أو العلاقات الشاقوليّة، الموسومة بالتبعية وخضوع الصغير للكبير والمرأة للرجل والمريد للشيخ والفقير للغني ... إلخ قد تتحوّل تدريجياً إلى علاقات صداقةٍ ومحبةٍ وتعاون، أي إلى علاقاتٍ أفقيّةٍ وشبكيّةٍ، وهذا بالضبط ما يجعلها تنفتح على التمدّن، وتندرج في علاقات المواطنة والاهتمام بالآخر المختلف، لا مجرد القبول باختلافه، وذلك تبعاً للتحوّلات الاجتماعيّة – الاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة ومدى عمقها ورسوخها المرتبطين بديناميات النمو ونموذج التنمية الإنسانية المتعددة الأبعاد.

وإذ نشير إلى العائلة الممتدة والعشيرة دون الطائفة الدينيّة أو المذهبيّة، فلأننا نفترض أن ثمة تلازماً بين الانتماء إلى العائلة الممتدة أو العشيرة والولاء لهما، وبين الانتماء الدينيِّ أو المذهبيِّ، ولأن العائلة والعشيرة أسبق في الوجود من الطائفة أسبقية الطبيعي للوضعي، وأن الدين محمولٌ على العائلة والعشيرة، وممّا يعيّن هويتها، وليس حاملاً لأيٍّ منهما، والحامل أولى بالعناية من المحمول. وليست الطائفيّة المذهبيّة المنفلتة من عقالها اليوم سوى أحد مظاهر تحوّل العَصَبَات الطبيعيّة إلى عصبيَّاتٍ (اجتماعيّةٍ – سياسيّةٍ)، يغذّيه وهم المركزيّة الإثنيّة، وكان للسلطة ونظام الحكم أثرٌ حاسمٌ في هذا التحوّل، بل هذا النكوص. وهو مجرد تحوّلٍ أيديولوجيٍّ،

يتغيا المطالبة بالسلطة والثروة والمكانة أو المدافعة عنها، وليس من قبيل التحوّل الاجتماعيِّ، لأنه لا يعدو مبدأ تداول السلطة بقوة الشوكة، أي بقوة العدد والعدة.

فالعصبيَّة العائليَّة أو العشائريَّة، والعصبيَّة الإثنيَّة بوجهٍ عامٍّ، لا تقوم إلا بعصبيّةٍ دينيّةٍ أو مذهبيّة، والعكس صحيح[1]. فالعصبيّة لا تزال هي كلمة السرِّ، لتحليل البنى الاجتماعيّة السوريّة، لا "الطائفيّة"، لذلك نرى العصبيّة العائليّة أو العشائريّة عاريةً حين تنشب النزاعات بين العَصَبَات، داخل العائلة أو العشيرة أو القبيلة، التي تدين بالديانة نفسها أو المذهب نفسه. ولذلك كان "ظلم ذوي القربى أشد مضاضة"[2].

وتجدر ملاحظة أن علاقات الأسرة النووية بالعائلة الممتدّة والعشيرة لا تزال قائمةً، ولاسيّما في صيغتها الأيديولوجيّة – "السياسيّة"، بعد أن فقدت العائلة الممتدّة والعشيرة وظائفهما ولاسيّما الاقتصاديّة منها. ولذلك نلاحظ أن **الضغوط الاقتصادية، ولا سيّما ضغوط اقتصاد الحرب، والخسائر البشرية والمادية والمعنوية تقع كلّها على الأسرة النووية**. ولكن العائلة الممتدة والعشيرة تحوّلان هذه الخسائر، في كثير من الأحيان، إلى مكاسبَ معنويّةٍ، أي إلى رأس مالٍ رمزيٍّ، كالزهو بالخسائر وعدد "الشهداء" الذين قدمتهم العائلة أو العشيرة دفاعاً عن "الوطن" أو عن "الكرامة" أو عن "القضية"، ولا يخلو أن تتخذ هذه التضحيات صيغة مظلوميّة، في حال لم تُكافأ العائلة والعشيرة على تضحياتهما، وفي الحالين يكون هذا النوع من رأس المال الرمزيِّ مغشوشاً، فلا يصرف إلا في بنوك الزبانة السياسيّة، والتنابز بين العائلات والعشائر، كما كانت الحال دوماً في سوريا. ما يعني أن العائلة والعشيرة تتعيشان على خسائر الأسر وآلامها. وقد تحتفيان بمكاسبها المادية أو المعنوية، وهذا أقل، ولا يخلو من الحسد.

في ضوء ما تقدم يمكن تلمّس آثار الاقتصاد السياسيِّ للحرب، التي لا يمكن عزلها عن آثار الحرب، بوجهٍ عامٍّ، في حياة الأسرة السوريّة من الجوانب الآتية:

1 – أدّى النزوح المتكرر واللجوء إلى دول الجوار، والهجرة القسريَّة إلى الخارج إلى تشتّت الأسر وفقدان ممتلكاتها أو عدم القدرة على الوصول إليها والتصرف فيها أو استثمارها. فقد اضطر أكثر من نصف السكّان (52.4 %) إلى مغادرة أماكن سكنهم المعتادة طلباً للأمان وظروف معيشة أفضل. وبلغ عدد النازحين في الداخل نحو 6,8 مليون نسمة، يشكلون 57% من إجمالي من غادروا أماكن إقامتهم. علماً بأن كثيرين منهم اضطروا إلى النزوح أكثر من مرة. كما يقدر عدد الذين هاجروا إلى دول أخرى ولم يسجلوا لدى وكالات الأمم المتحدة بنحو 1,55

1 - راجع/ي في ذلك، محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة، ص 255 – 256.

2 -راجع/ي، حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة، ص 172

مليون نسمة. أما اللاجئون السوريون فيشكّلون اليوم أكبر مجموعةٍ لاجئةٍ في العالم، إذ يُقدّرُ عددهم بنحو 3,33 مليون نسمة (نهاية عام 2014) موزعين، بنسبٍ متفاوتة، في كلٍّ من تركيا (35.1%) ولبنان (34.5%) والأردن (18,7%) والعراق نحو (% 6,9)[3] وغيرها من دول العالم، ويعانون من ظروفٍ غير إنسانيَّة.

على أن أكثر الخسائر كارثيةً وفظاعةً هي الخسائر الفادحة في الأرواح، إذ ازدادت هذه الخسائر خلال العام الماضي فبلغت 210000 قتيلةٍ وقتيل. ويقدر عدد الجرحى والجريحات بنحو 840000 جريحةٍ وجريح، أي ما يُعادل 6% من السكّان المقيمين، علاوة على الكارثة الصامتة، وهي تراجع العمر المتوقع عند الولادة من 75,9 سنة في 2010 إلى ما يُقدّر بـ 55,7 سنة بحلول نهاية العام 2014 ، أي إن مؤشر توقع الحياة تراجع بنسبة 27%.

في ضوء هذه المعطيات يمكن ملاحظة جملة من الظواهر، الناتجة عن اقتصاد الحرب، علاوة على ما ذكر أعلاه، من أبرزها:

- توسع الفقر العامّ المتعدد الأبعاد، وتزايد نسب الحرمان والفقر المدقع والفقر الشديد، التي تلقي بظلالها القاتمة على حياة الأسر فتقلص شروط الحياة الإنسانية. فقد استمرت معدلات الفقر بالتفاقم المدمّر خلال العام 2014، إذ أصبح أربعة من كلِّ خمسة أشخاص فقراء. فقد تراجعت قدرة الأسر على توفير احتياجاتها الضرورية بمعدل نصف ما كانت عليه قبل عام 2011، جراء الغلاء الفاحش وتعطل الأعمال وفقدان الكثير من مصادر الدخل، علاوة على زيادة النهب السافر من دخول الأسر، ولاسيّما في مجال توفير الماء والكهرباء والمشتقات النفطيّة والمعاملات الحكوميّة، علاوة على سياسات التحرير الاقتصاديِّ لزيادة إيرادات الحكومة، ما يعني تناسباً عكسياً بين زيادة إيرادات الحكومة وبين مستوى معيشة السكان. وهذا الأمر ليس جديداً، لكنه تضاعف أضعافاً منذ عام 2011. وللمساعدات الدوليّة لمختلف الأطراف أثرٌ واضحٌ في إعفاء الحكومة ممّا يفترض أنها واجباتها الاجتماعيّة. يجري هذا كلّه في ظلِّ فقدان فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة من 14,9% عام 2011 إلى 57.7% مع نهاية عام 2014، أي إن 3,72مليون شخصٍ عاطلون عن العمل، منهم 2,96 مليون فقدوا أعمالهم جراء الحرب وأن 12,22 مليون نسمةٍ فقدوا المصادر الرئيسة للدخل.
- فقدان معظم الأسر لمعيليها، إما بسبب القتل المتمادي والاختطاف والاعتقال، وإما بسبب اللجوء والهجرة، وإما بسبب انخراط الرجال ولاسيّما الشباب في الأعمال القتالية، ما يؤدي إلى تخلخل تركيب الأسرة، (زيادة عدد الإناث)، ويغير قواعد السلطة في داخلها، ويلاشي

3 - المعطيات الكمية واردة في تقرير: "سورية، الاغتراب والعنف" الذي أعده المركز السوري لبحوث السياسات، أواخر عام 2014، وقد شارك الباحث في إعداده، وهي متطابقة مع معطيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). منشور على الرابط: http://scpr-syria.org --

شعور أفرادها بالأمان، ويفاقم شعورهم بضبابية المستقبل وعدم اليقين، ويحمِّل النساء مسؤولياتٍ مضاعفةً لم يعتدن على تحملها، ولم يتهيّأن لها، إذ لا تزال الأنوثة الاجتماعية موضوع إعالةٍ وحمايةٍ من اختصاص الذكور ومعياراً لرجولة الرجال منهم وأهليتهم وكفاءتهم.

- لتغيُّر قواعد السلطة والأشخاص الذين يمارسونها، داخل الأسرة، آثارٌ سلبيّةٌ مباشرةٌ وأخرى إيجابيّة غير مباشرة وبعيدة المدى، تتجلّى الأولى في تفكّك الأسرة وتناقض خيارات أفرادها واتجاهاتهم والقيم التي تحكم الخيارات والاتجاهات، وينعكس ذلك على الأطفال بصورةٍ خاصة، إذ يعيشون في مناخٍ جافٍّ من النكد والشقاء والتنابذ يفقدون فيه الطمأنينة والشعور بالرعاية والحماية .. أما الآثار الإيجابية غير المباشرة والبعيدة المدى فتكمن في استقلال الأفراد وتدربهم على تحمّل المسؤولية واتخاذ القرارات في كلّ ما يتعلق بشؤونهم الشخصيّة، وإن لم يأتِ هذا الاستقلال في سياق تطوّرٍ اجتماعيٍّ – اقتصاديٍّ وثقافيٍّ لمجتمع معافى، كما تكمن في تدرّب النساء على ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية، ممّا يضعهن على طريق التمكّن الذاتيّ. هكذا تكون الفوضى التي تتسبب بها الحرب واقتصادها السياسيُّ مدخلاً إلى الحرية المدنيّة والاستقلال الذاتيّ، فالفوضى شقيقة الحرية وشكلٌ من أشكالها، حين تنجم عن تغيّر قواعد السلطة، لذلك انعقدت صلات القربى في التاريخ بين الثورة والفوضى.

- ينجم عن فقدان الأسر المنكوبة، المقيمة منها والنازحة داخلياً أو إلى مخيمات اللجوء، لمعيليها وأبنائها وبناتها أو إعاقتهم أو هجرتهم أو تغييبهم قسراً مشكلاتٌ اجتماعيّةٌ وقانونيّة، تتعلق بأمور الزواج والطلاق والخلع وما يترتب عليها من مشكلات الإعالة والنفقة والحضانة، والملكية والإرث .. تجعل حياة الأسرة قلقة ومعلّقة على مستقبلٍ مجهول، وتجعل حقوق الأفراد في مهبِّ الريح.

- تلجأ السلطات الأمنيّة، في كثير من الحالات، إلى إجبار الأسر المفجوعة بمقتل معيلها أو أحد أفرادها ممن يقاتلون دفاعاً عن السلطة إلى إظهار البهجة والفرح، عند تسلمها جثمان القتيل، والتعبير عن الاعتزاز بـ "استشهاده" دفاعاً عن الوطن واستعدادها لتقديم المزيد من الشهداء فداءً للقائد الرمز. ويطلب منها الإسراع في دفنه، دون إلقاء نظرةٍ أخيرة عليه، تحت وابلٍ من زخات الرصاص، وأمام ميكريفون الإذاعة وكاميرات التلفزيزن، تحت طائلة تغييب آخر أو آخرين من أفرادها. وكذلك في حال تسليم جثث من يقتلون تحت التعذيب في أقبية المخابرات، تحت طائلة تغييب آخر أو آخرين من أفرادها. وقد لجأت السلطة مؤخراً إلى تسليم هوية القتيل

الشخصية لذويه، بدلاً من الجثة[4]. ويؤدي وجهاء العائلة أو العشيرة دوراً أساسياً في هذه الكوميديا السوداء.

- حددت الحرب واقتصادها السياسيُّ خيارات الأفراد والأسر ومصائرهم تحديداً يصعب الخروج عنه أو الاحتجاج عليه. وراوحت استجاباتهم بين الخضوع والتسليم بالأمر الواقع، ولو على مضض، وبين اللجوء أو الهجرة أو الانخراط في الأعمال القتالية والأعمال القذرة.
- الفقر والحرمان وهدر الكرامة الإنسانيّة وانهيار المكانة الاجتماعيّة وتلاشي القدرة على التأثير في مجريات الأحداث بغير السلاح عمّقت هذه كلّها وغيرها شعور معظم الأسر السورية وأفرادها بالاغتراب في وطنهم، ودفع ذلك بمئات الآلاف وآلافها إلى الاغتراب منه، والاغتراب عنه. وهذا الأخير أدهى أشكال الاغتراب، لأنه النسق، الذي يولِّد التطرف والإرهاب. فليست مظاهر الهمجية والتوحش سوى تعبيرٍ عن هذا النوع العدميِّ من أنواع الاغتراب. فحين يشعر الفرد بأنه غريبٌ عن المجتمع والدولة وهما غريبان عنه، لا تربطه بهما أيّ صلة، يفقد أي معيارٍ اجتماعيٍّ أو إنسانيٍّ أو أخلاقيٍّ من معايير السلوك، سوى اقتناعه الذاتيِّ بفساد كلِّ ما حوله أو "جاهليته" ووجوب تدميره، فيغدو بذلك صاحب رسالةٍ كونيّة، كالتي اختصَّ بها الأنبياء. وهكذا يكفُّ الوطن عن كونه شكلاً لوجود الأفراد وحياتهم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ويفقد قيمته الرمزيّة، ويغدو مجرد مكانٍ وساحة للصراع.
- توسّع ظاهرة العنوسة، جراء تزايد عدد القتلى والمعوقين والمخفيين قسراً، وتفشّي أشكالٍ لاإنسانيّة من الزواج، ولاسيّما زواج القاصرات[5] وزواج الاضطرار، والزواج العرفيّ وتكريس أشكال الزواج التقليدية القائمة غالباً على عدم التكافؤ وسيادة الرجل.
- تفشي ظاهرة تشرد الأطفال وشقائهم وهدر طفولتهم، سواء ممّن حرموا من آبائهم و / أو أمهاتهم، أو ممّن حرموا من الالتحاق بمدارسهم، أو ممّن اضطروا اضطراراً إلى الإسهام في إعالة أسرهم. فقد بلغت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال من هذه الفئة العمريّة 50,8% في العام الدراسي 2014 – 2015، في حين أن نصف الأطفال تقريباً خسروا ثلاث سنوات من التمدرس. يضاف إلى ذلك تدهور نوعية التعليم وتشظّي النظام التعليميِّ وتعدد السلطات التعليميّة وتضاربها وتكاملها مع قوى الأمر الواقع، وتنامي عدم المساواة بين المناطق السورية المختلفة. ففي محافظة الحسكة، على سبيل المثال، تُدرَّس ثلاثة مناهج بلغاتٍ وقيمٍ مختلفة، وسردياتٍ تاريخيّةٍ مختلفة ومضامين علميّة وعمليّة واجتماعيّة

4 – شهادات حية، تروى بكثير من الحذر، بعد أيام من دفن القتيل أو تسلم هويته الشخصية. ويبرر القتل تحت التعذيب غالباً بإصابة المعتقل بإصابة قلبية. وتقوم بعض التنسيقيات بتوثيق مثل هذه الحالات وتنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على النعوات التي تنشر على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك".

5 - عبد الحاج، زواج القاصرات السوريات بين السترة والنخاسة المقنعة، جريدة الحياة 7 تشرين الأول 2012، على الرابط: http://alhayat.com/Details/442241

مختلفة، في بيئة تهيمن عليها ثقافة الخوف، وعدم التسامح مع الآخر، والحض على العنف، ما يؤدي إلى تشويهٍ مباشرٍ لعقول الناشئة، يقوّض أي مفهومٍ لهويّة موحّدةٍ أو جَمْعِيَّة.

- في ضوء المعطيات المؤكدة إحصائياً أعلاه، لا يمكن تجاهل إمكان توسّع ظاهرة الدعارة[6]، وما يتصل بها وينتج منها من انحطاطٍ أخلاقيٍّ وانحرافاتٍ سلوكيّة، وهدر لإنسانيّة المرأة، وابتذالٍ للنشاط الجنسيّ، علاوة على ما تولّده من مشكلاتٍ صحيّة، نفسيّةٍ وجسديّة .. وهي ظاهرةٌ يصعب رصدها وقياسها، وليست أقل شيناً وعاراً من الاغتصاب، الذي قيل فيه الكثير، وتناقلته وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعيٍّ، ووثّقته بعض المنظمات الاجتماعيّة السوريّة منها والدوليّة، ولا يستبعد أن يكون الإعلام الموالي والمعارض على السواء قد أسهم في تضخيمه. وليس لدينا من معطياتٍ في موضوع الدعارة سوى حالاتٍ فرديّةٍ وملاحظاتٍ شخصيّةٍ وهمسٍ يُسمع من هنا وهناك. فأينما ذهبت يمكن أن تشاهد نساءً متسوّلاتٍ يجلن في الطرقات والأسواق ويطرقن أبواب البيوت. لا تستنتج الدعارة من التسول بداهة، ولكن يفترض أن ثمة علاقة ارتباط، ما، بينهما، لأنهما مظهران من مظاهر شقاء النساء وهدر إنسانيتهن.
- تحوّلت الأسر السوريّة المقيمة والنازحة إلى مناطقَ "آمنة" في الداخل، وتحوّل أفرادها إلى رهائنَ تساوم عليها قوى الأمر الواقع، ودروعٍ بشريّةٍ تحتمي هذه القوى خلفها، وباتت أسيرة إراداتٍ تعسفيّةٍ لقوىً همجيّةٍ متوحشة، على جانبي كلِّ خطٍّ من خطوط التماس، وموضوعاً لتحقيق غاياتها. وغدت تحت رحمة قادة الميليشيات والشبيحة وأفرادها من رعاع الريف وحثالة المدن، أي تحت رحمة الجهل والسلاح. كما تعاني الأسر السورية في معسكرات اللجوء، في الدول المجاورة، من شتى صنوف الحرمان والقهر وامتهان الكرامة الإنسانيّة.
- تزايد عدد الأسر التي تعتمد، في معاشها، على الدعم والمساعدات الإنسانيّة وتحويلات المهاجرين، إضافة إلى اعتماد بعضها على نشاطاتٍ ذات صلة بالحرب، بعضها نشاطات غير مشروعةٍ أخلاقياً. فقد أجبر استمرار الحرب معظم الأسر على تبنّي إستراتيجيات مختلفة للبقاء، بما في ذلك تغيير نمطها الاستهلاكي بالتركيز على أكثر السلع والخدمات حيوية، ولاسيّما الأغذية الأساسية، والسكن، والخدمات الصحيّة. كما اضطرت كثيرٌ من الأسر إلى الاعتماد على مدخراتها الآخذة بالتناقص، وبيع ممتلكاتها. فقد تأثرت الأسر السوريّة تأثراً متفاوت الشدة بتراجع الاستهلاك الخاصّ الحقيقي، إذ تعرضت بعضها لحجم أكبر من الأخطار والخسائر، ولم تكن قادرةً على تلبية الحدِّ الأدنى من احتياجاتها.
- وإلى ذلك كلّه، ثمة عددٌ غير قليلٍ من الأسر التي اغتنت من الحرب، وتندرج في فئة أغنياء الحرب، الذي يعملون ما في وسعهم لإدامتها والاستثمار فيها. وتنطبق على هذه

6 - علاء حلبي، موقع عكس السير، على الرابط:
http://www.3ksalser.com/?page=view_articles&id=55987e11bd9db59d4420efd7101a6198

الأسر صفة الأسر اللاأخلاقية، التي لا تهتمُّ سوى بمصالحها الخاصّة العمياء ومصالح أفرادها، وتتنصّل من أيّ مسؤوليّةٍ اجتماعيّةٍ وأخلاقيّةٍ، ولا تعبأ بافتقار الآخرين وحرمانهم وبؤسهم، وإن كانوا من الأقرباء والأنسباء، بل لا تعبأ بحيواتهم وحقوقهم، مثلما لا تعبأ بمصادر ثروتها، سواء كانت من الاستغلال الفاحش أو الربا الفاحش أو النهب أو التهريب أو السمسرة أو الاتجار بالممنوعات أو غيرها من الأعمال القذرة.

في ضوء ما تقدَّمَ، يمكن ملاحظة عددٍ من النماذج والحالات والظواهر التي سيكون كلٌّ منها موضوع اهتمامنا في حلقات قادمة، من أهمها:

- ❖ نموذج الأسرة المفجوعة بمعيلها أو أحد أفرادها أو بعضهم من الذكور والإناث.
- ❖ نموذج الأسرة المشتتة.
- ❖ نموذج الأسرة المفتقرة، حسب مستويات الفقر: العامّ والشديد والمدقع.
- ❖ نموذج الأسرة النازحة وشروط حياتها
- ❖ نموذج الأسرة اللاجئة، كلّها أو بعضها، وشروط حياتها.
- ❖ نموذج الأسرة اللاأخلاقيّة

من خلال هذه النماذج يمكن رصد الظاهرات السلبيّة الآتية:

- ➢ ظاهرة التوحش، كالقصف العشوائيِّ والقتل على الهوية والثأر والانتقام ...
- ➢ ظاهرة الأعمال المنافية للأعراف والقوانين الاجتماعيّة والإنسانيّة، أو الأعمال الشائنة.
- ➢ ظاهرة التشرّد والتسوّل، ولاسيّما تشرد الأطفال.
- ➢ ظاهرة العنوسة ومقابلها ظاهرة تزويج القاصرات.
- ➢ تنامي العنف الواقع على النساء، وتقلقل الوضع الاجتماعي للمرأة.
- ➢ ظاهرة البغاء.
- ➢ تدني شروط الحياة الآدمية إلى حدود الحياة البدائيّة.
- ➢ ديناميات التفكّك / التشكّل الاجتماعيّ واتجاهاتها.
- ➢ تعمّق اغتراب الإنسان السوري/ة وهدر إنسانيته أو إنسانيتها.
- ➢ الطائفية والمذهبيّة وسياسات الهوية.

ثانياً: العائلة الممتدة والعشيرة

استعادت العائلة الممتدة والعشيرة بعضاً من تأثيرها الماديِّ والمعنويِّ، في أثناء الحرب، يتجلّى الأول في استضافة النازحين وإغاثتهم، ما حمَّل الأسر المكتفية والميسورة من هذه العائلات والعشائر أعباءً ماديّةً تفوق طاقة معظمها، في ظلِّ الانهيار الاقتصاديِّ، وتباطؤ عجلة

الإنتاج الاجتماعيِّ تباطؤاً يتناهى إلى الصفر في بعض المناطق، واستقالة الدولة / السلطة من وظائفها الاجتماعيّة وعجز مؤسساتها وترهلها وفسادها وسياساتها الانتقاميّة.

يسهم هذا التأثير الماديُّ في إعادة إنتاج قيم التكافل الاجتماعيِّ التقليديِّ والتراحم الإنسانيِّ، ويعزز قيم التعاون والنجدة والمروءة والشهامة .. ولكنه يسهم من جانبٍ آخر في عودة العَصَبَات إلى الانخراط في بنى العصبية / العصبيات، التي تنطوي على الأصولية والتطرّف، وتجنُّب الآخر المختلف، وتعزز نزعات الثأر والانتقام, فالحرب تجمع الصيف والشتاء على سطحٍ واحد. أما الجانب الثاني، وهو جانبٌ معنويٌّ يتجلى كما أشرنا في تحويل خسائر الأسر النووية إلى مكاسبَ رمزيّةٍ، تتباهى بها العائلات والعشائر، وتستثمرها في توطيد علاقاتها بقوى الأمر الواقع للحصول على مكاسبَ ماديّةٍ ومعنويّةٍ عاجلة أو آجلة.

غير أن الانشقاق العمودي الذي أشرنا إليه في الحلقة السابقة، والذي يخترق الأسر والعائلات والعشائر والطوائف والإثنيات، يولِّد داخل العائلات والعشائر مشكلاتٍ شتى، إذ ينحاز قسمٌ من العائلة أو العشيرة إلى هذا الجانب مقابل قسمٍ آخرَ ينحاز إلى جانبٍ آخر، وتحاول العائلات والعشائر عبثاً ردم هذه الهوّة، إذ يتبنّى كلُّ قسمٍ أدلوجة الطرف الذي ينحاز إليه، فيجرد الطرف الآخر من سوريته أو إسلامه أو مسيحيته أو علويته أو درزيته أو كرديته .. إلخ. وقد عبر رئيس الجمهورية نفسه عن هذا الاستقطاب حين وصف السوريَّ بأنه من يدافع عن سورية، لا من يحمل جواز السفر السوريّ فقط، ويعني بالطبع سوريا الأسد[7]. فالعائلات والعشائر تواجه تحديات داخلية تضاف إلى الضغوط الخارجيّة التي تمارسها عليها الأطراف المتقاتلة جميعاً، فتضيّق عليها الخناق، وتحصر خياراتها بين حدَّي الولاء والبراء. ويسري هذا على الأسر النووية أيضاً، ممّا يتسبب في تراخي الروابط الاجتماعيّة، بما فيها الروابط الأولية، إن لم يتسبب في تفككها وانفصامها، فتنضاف بذلك عوامل جديدة إلى التحاجز الاجتماعيّ، تحول دون تشكّل هويةٍ وطنيّةٍ جامعةٍ في المستقبل القريب، بل لعلّها تنذر بمزيدٍ من التفكّك وتصفية الحسابات وأعمال الثأر والانتقام.

وإذ لا ولاء وبراء بلا مقابلٍ ماديٍّ أو معنويٍّ، فإن الانشقاق المشار إليه يكشف واقع الزبانة السياسية وتواطؤ الأعيان والوجهاء وشيوخ العشائر وبطاناتهم من رجال الدين على عائلاتهم وعشائرهم أو على بعضها، ممّا يثلم الثقة، لا بهؤلاء فقط، بل بمن يوالونهم من أقربائهم وأنسبائهم وحواشي عصبياتهم. هذا يعني أن معايير الاجتماع السوريِّ والوطنيّة السوريّة باتت معايير أيديولوجية بالدرجة الأولى، إن لم تكن أيديولوجيّة خالصة وعصبوية صرفة. وهذا الأمر ليس طارئاً، فقد كان الوضع كذلك، منذ ستينيات القرن الماضي، ولكن الحرب واقتصادها

7 - يتصل هذا المنطق بمنطق حسن نصر الله حين وصف معارضيه من الشيعة بأنهم "شيعة السفارة"، وكان يقصد السفارة الأمريكية. والمذكور وحزبه المذهبي ومرجعيته الإيرانية من الفاعلين الأقوياء في سوريا.

السياسيَّ تدفعانه إلى الحدود القصوى. ومن يتابع السجالات والحروب الكلاميّة على مواقع التواصل الاجتماعيِّ يلاحظ بوضوحٍ حرب المفاضلة بين استبدادٍ واستبدادٍ وبين إرهابٍ وإرهابٍ، حتى على صعيد نخبة من المثقفين والسياسيين. ولا يتورَّع بعضهم عن إسباغ صفة الوطنيّة أو "الإسلام الصحيح" على هذا الاستبداد أو ذاك وعلى هذا الإرهاب أو ذاك. ما يعني أن المجتمع برمته بات فريسة الجهل والسلاح، سوى هوامشَ ضئيلةٍ وجيوب محاصرة. الخطير في الأمر أن الأيديولوجيا التي كانت محصورةً أو تكاد تكون محصورةً في الحقل السياسيِّ، وفي أوساط "النخبة"، عممتها الحرب على الروابط والعلاقات الاجتماعيّة، فغدت مرض الجسم الاجتماعي.

لقد تغيّرت خريطة سوريا الديمغرافية، واختلَّ التوازن السكانيُّ بين المناطق المختلفة أيما اختلال، فتناثرت من جراء ذلك العائلات الممتدة والعشائر، وتراخت القيم المشتركة بين أفرادها، وتخلخلت العادات والتقاليد التي تربط بينهم، جراء التأثر بالوسط المضيف والتأثير فيه، فلم نعد بإزاء تلك الجغرافيا العائلية والعشائرية والمذهبية. إذ للمكان أثرٌ حاسمٌ في تجانس السكان واستقرار أنماط حياتهم الاجتماعيّة – الاقتصاديّة والثقافيّة والأخلاقيّة، وفي إعادة إنتاج نماذج التفكير والإدراك والتمثل والعمل، وإعادة إنتاج العادات والتقاليد وأنماط السلوك. فثمة ميولٌ واضحةٌ لدى نسبة من الأسر، غير مؤكدة، إلى الاستقرار في الأماكن التي نزحت إليها، ولا يمكن تقدير ميول اللاجئين واتجاهاتهم وإمكانات عودتهم إلى الأماكن التي رحلوا عنها. يتوقف ذلك في نهاية الأمر على قوة الجذب التي يمكن أن تتوفر عليها تلك المناطق، وقوة الطرد التي تتوفر عليها المناطق المكتظة بالسكان، جراء عدم التناسب بين الموارد المتاحة وعدد السكان.

يمكن أن يغامر المرء بافتراض أن مصير "الصحوات" العائلية والعشائرية والمذهبية، جراء الحرب واقتصادها السياسي، كمصير "الصحوة الدينية"، فالسوريون اليوم في برزخ بين "احتضار الآلهة وموتها الوشيك" حسب تعبير المفكر الإيراني، داريوش شايغان.